

فأمرنا بهذا ما ليس منه فهو ردة والمتبادرة منها  
 البدعة في الاعتقاد ومقابلها اعتقاد أهل السنة والجماعة  
 فذا عرفت هذا فاعلم أن المحدثين أرادوا بها ما هو المتبادر  
 غير كثر وحديث المبتدع مردود توتراً أي وإن اختلفوا  
 فيه اعلم أن فيه أقوال أربعة يقبل عند الأكثرين لم يكن  
 داعياً إلى بدعته وقيدته جماعة بما لا يقوى بدعته والآفلا  
 وقيل يقبل أن لم يستعمل الكذب لنصرة مذهبه والآفلا  
 وقيل يقبل مطلقاً وقيل لا يقبل مطلقاً ونسب إلى الإمام  
 مالك رحمه الله قال لأنه فاسق ببذعته ورواية الفاسق  
 مردودة وضعف باحتجاج صاحب التصحيحين وغيرها  
 بكثير من المبتدع غير المدعى كذا في التقريب والتدريج  
 وشرح النجدة أقول والتحقيق أن مرادهم بيقبل أي  
 فضائل الأعمال لا في العقائد والأحكام إذ لا يقبل فيها  
 الأحاديث العادل والمبتدع غير عادل عند الكل ولا يقبل  
 أي فيها لافيها إذ لا يشترط فيها كون عدل عند الكل  
 وأن يكون بعض شيوخ الشيخين مبتدعاً بعد تأليفهما  
 التصحيحين وعند البعض لأنهما لا يؤخذان فيهما إلا من الثقة  
 وأن قول المصنفين المذاهب الأربعة تأمل تتل  
 وأما وجوه الطعن المتعلقة بالضبط فهو أيضاً أعيا لا أول  
 خمسة كذلك الأول فطر الغفلة الثاني كثرة الغلط  
 الثالث مخالفة الثقات الرابع الوهم الخامس سوء الحفظ

مطلب وجوه الطعن  
 المتعلقة بالضبط

الوهم والاول في وجوه الطعن  
 حسابها سواء كانت الوهم معناه  
 وهو جازم كونه برتبة تكلف تلك  
 القول وهو في الثاني انما ذهب وهو اليه  
 وان كان غير غير

اما

أما فطر الغفلة وكثرة الغلط فهما على أنواع متقاربان  
 الغفلة في السماع وتحمل الحديث غالباً والغلط في السماع  
 وأدائه غالباً وقد يعكسان قال على القاري وإنما اشترط  
 كثرتهما أي كونها أكثر من صوابها أو مساوية له إذ لا يتناول  
 الإنسان من الغلط والسيان فحديثهما مردود فالعقائد  
 والأحكام وليس لهما اسم معين وأما مخالفة الثقات  
 أولن هو ووثق منه فهو إما بالاستناد أو في المتن وهما  
 حاصلان على أنواع متعددة لأنهما إما بالاضطرار  
 وإما بالادراج وإما بغيرها كما ذكرناها تفصيلاً تذكر  
 وهي تلك الضمير باعتبار اللفظ كما ذكرنا أولاً باعتبار المعنى  
 إذ أمرها سهل وتوجب الشذوذ في الحديث وجعلها من  
 وجوه الطعن المتعلقة بالضبط كاشن بسبب ان الباعث  
 على هذه المخالفة هو عدم الضبط والحفظ وعدم صحتها  
 عن التغيير والتبدل بعدم التذكر والتكرار والاعادة  
 ثم اعلم أن كون هذه طعناً عند الأكثرين وأما عند  
 بعض المحققين فهي ليست بطعن ولذا توجد في الأحاديث  
 الصحاح وفي التصحيحين وأما الوهم فهو ان يكون بناء  
 رواية الراوي على توهمه وذلك يقع في الإسناد غالباً  
 كما رسال موصول أو وقف مرفوع أو إبدال راويعين  
 بثقة وفي المتن نادراً مثل إدخال حديثه في حديث آخر  
 أو نحوه من الأشياء القادرة فيجعل معرفة ذلك

رجل من الصحابة

التعريف بان تلك نقل توهمه إذ انزلت